S/PV.3445

الأمم المتحدة

مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٤٥

المعقودة يوم الخميس
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٧/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السير ديفيد هناي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيدة كنياس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد دوراني
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيدة وونغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/1197)

94-86846

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية في أنغولا (S/1994/1197)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للقوانين ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فان دونيم «مبندا» (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا S/1994/1197. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/1216، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن نيجيريا مسرورة لأن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) كليهما اتفقا في محادثات لوساكا على جميع المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية. ولأننا في النهاية على عتبة تحقيق تقدم في عملية السلم الأنغولية. ووفد بلدي يشيد بالطرفين على ما أظهراه من المرونة وضبط للنفس. وإننا نثني كذلك على موظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وبخاصة الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندان باي، وآمر القوة الماجور جنرال كريس غاروبا، على جهودهم الدؤوبة التي كانت بالغة الأهمية في تحقيق النجاح. والدول الثلاث - الولايات المتحدة والبرتغال والاتحاد الروسي - قامت بعمل رائع، وهي أيضا تستحق ثناءنا.

إن مشروع القرار الحالي يعترف بحق بأن التطور الأخير في ما يتصل بمحادثات لوساكا، على الرغم من أنه، دون شك، حدث بارز، الخطوة الأولى في عملية طويلة من أجل تحقيق تسوية سلمية في أنغولا. ويبقى الكثير الذي يتعين القيام به في اطار «اتفاقات السلم» وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغية أن تصبح التسوية الأنغولية نافذة بالكامل، وبغية أن تتعزز بالكامل.

لذلك، يؤيد وفد بلدي مضمون مشروع القرار المعروض علينا، وهو يدعو الطرفين، في جملة أمور، الى احترام التزامهما الذي تعهدا به فعلا في محادثات لوساكا، والى ابرامهما، دون مزيد من الإبطاء، اتفاقا شاملا بهذا المعنى. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يضاعف الطرفان جهودهما الرامية الى تحقيق وقف فعال ودائم لوقف النار في جميع أنحاء أنغولا، كي لا يتعرض الاتفاق المعلق للخطر.

ونعتقد بأن مجلس الأمن مصيب تماما بتمديده ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وعلاوة على الاشارة الى ارتياحه لجهود السلم التي تبذل في أنغولا، فإن هذا التمديد يوضح للطرفين حاجتهما الى بلوغ نتيجة حاسمة حيال جميع المسائل المعلقة في عملية السلم، بما في ذلك المحادثات العسكرية وتحقيق وقف لإطلاق النار، وهما أمران هامان بالنسبة الى إعادة قوة البعثة الى مستواها السابق المأذون به، ولاحقا تعزيز عملية السلم نفسها.

مرة أخرى، يؤكد مجلس الأمن من جديد، في مشروع القرار الحالي، استعداده للنظر فورا في أية توصيات من الأمين العام بتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا، عندما تصبح الظروف مؤاتية ومناسبة. ووفد بلدي يؤيد هذا الاستعداد تأييدا كاملا ويراه مطمئنا للطرفين ولشعب أنغولا الى أن المجتمع الدولي يبقى ملتزما بإيجاد حل مرض لهذا الصراع الذي سبب مصاعب جمة وخسائر كبيرة جدا في الأرواح.

وإذ نضع نصب أعيننا أن المسؤولية النهائية عن تنفيذ اتفاق السلم تقع على عاتق الأنغوليين، ندعو الطرفين الى التعاون الكامل مع المجتمع الدولي في الجهود الجماعية الرامية الى كفالة السلم والاستقرار والتنمية لبلديهما.

إننا سنؤيد مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1216.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار ٩٥٢ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحرب ما زالت مصدر ألم لأنغولا منذ أكثر من ٢٠ عاما، مخلفة ملايين الضحايا الأنغوليين. إن أحد أغنى البلدان الافريقية أصبح أحد أفقر دولها. والسؤال الحقيقي هو ما إذا كان باستطاعة أنغولا أن تصبح دولة حقيقية، هذا ما نأمل فيه.

إن محادثات السلم في لوساكا ستسفر قريبا عن اتفاق للسلم. والسؤال هو ما إذا كانت ستثمر سلما حقيقيا. وهذا ما نأمل فيه أيضا حول هذه النقطة.

إن القرار الذي اتخذناه توا سيسمح للمراقبين العسكريين بالتوجه الى الميدان حالما يتم التوقيع على اتفاق السلم بالأحرف الأولى ويصبح وقف اطلاق النار نافذا. إننا نفهم أهمية وجود مراقبي الأمم المتحدة في المراحل المبكرة لعملية السلم، عندما تكون هناك حاجة ماسة الى تدابير بناء الثقة وإعادة ترسيخ الثقة بين الطرفين.

ومع ذلك، أن المجتمع الدولي لن يرسل موظفين من الأمم المتحدة الى منطقة حرب. فإذا أراد الطرفان أن يساعدهما المجتمع الدولي في محاولاتهما الرامية الى صنع السلم، فلا بد لهما أن يلقيا أسلحتهما. فمهام الضابط العسكري لا يمكن أبدا أن تعتبر خالية من الخطر، ولكننا لن نعرض هؤلاء الضباط، على نحو متهور، لمخاطر غير ضرورية، وسنصر على أن يعلن وقف لإطلاق النار بغية التقليل من المخاطر الى الحد الأدنى.

وعلى نحو مشابه، تريد حكومتي، قبل وزع قوة موسعة من قوات حفظ السلم في أنغولا، أن ترى دليلا على أن الطرفين جادان بتحقيق وقف لإطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلم. وكما ينص عليه القرار الذي اتخذناه، نحن على استعداد للنظر فورا في توصيات الأمين العام بتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة بعد التوقيع رسميا على اتفاق لوساكا للسلم. حينئذ سننظر أيضا فيما إذا كانت الظروف تبرر الإذن الفوري بوزع تلك القوة، أو فيما إذا كان هناك حاجة الى مزيد من الوقت كي يظهر الطرفان حسن النية قبل دخول المجتمع الدولي في التزام ضخم بالموظفين والموارد.

إننا نعتبر أن قرار اليوم يعطي الأمين العام قدرا كبيرا من الحرية في وزع مخططين لوجستيين وانسانيين يقومون بتمهيد الطريق أمام المزيد من تدخل الأمم المتحدة في أنغولا، وبوضع اللمسات الأخيرة على خططه للطوارئ. ونحن على ثقة بأن الطرفين سيوقعان بالأحرف الأولى على اتفاق لوساكا في نهاية هذا الأسبوع، وبالتالي وضع أقدامهما من جديد على طريق السلم. وإننا نحثهما على أن يبديا المرونة والعزيمة المطلوبتين بغية تناول التفاصيل التقنية المتبقية بسرعة وتوقيع الاتفاق وفقا للجدول

الزمني الذي وضعه الممثل الخاص للأمين العام. فمستقبل أنغولا بين أيديهما.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوت وفد بلدي لصالح القرار ٩٥٢ (١٩٩٤) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

إن هذا التمديد تمديد خاص. فبعد التأخيرات والوتيرة البطيئة التي لاحظها مجلس الأمن في مفاوضات السلم الجارية بين الطرفين، نلاحظ اليوم احراز تقدم كبير في المناقشات. ويجب أن يتبلور هذا التقدم بسرعة ويجب أن يفضي الى التوقيع بالأحرف الأولى ومن ثم التوقيع على بروتوكول لوساكا ضمن المهلة المحددة.

إن فرنسا ترغب في أن تقدم أحر تهانئها الى السيد بلوندان باي والمراقبين عن الدول الثلاث على الجهود المتواصلة التي يبذلونها. إن تماسكهم وصبرهم أتاحا لنا أن نشهد في نهاية المطاف إبرام اتفاق السلم.

إن مجلس الأمن، من خلال هذا القرار، يبدي أيضا رغبته في تعزيز اتفاق السلم الذي يتعين ابرامه. في الواقع، أن المجلس يأذن الآن بإعادة قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواها السابق.

ومع ذلك، أن هذه اللفتة من جانب مجلس الأمن يجب أن تقابلها لفتة من الطرفين تظهر بوضوح حسن نيتهما للسلم ورغبتهما الصادقة فيه. لهذا السبب يتوقف وزع الموظفين على تلقي تقرير من الأمين العام يفيد بأن بروتوكول لوساكا تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى قبل بضعة أيام من التوقيع عليه، ويشهد على تحقيق وقف فعال لإطلاق النار بين الطرفين. ووفد بلدي يرى أن هذا الشرط الأخير يبدو مبررا بصورة خاصة لأن تقرير الأمين العام يشير الى استمرار القتال على الأرض. فالحالة العسكرية في أنغولا تبقى إذن مبعث قلق لنا، كما الحال بالنسبة الى الحالة الإنسانية للسكان المدنيين الذين هم الضحية الحقيقية للصراع الذي يعصف بأنغولا.

إن دوام اتفاق السلم يجب كفالته عن طريق وقف كامل للأعمال العدائية بين الطرفين، ويجب أن تتوافق الأفعال في نهاية المطاف مع النيات المعلن عنها.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التقرير الشامل للأمين العام، المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والذي نحن شاكرون له، يوفر لمجلس الأمن المعلومات عن الحالة في أنغولا، وعن آخر التطورات السياسية المتعلقة بالخطوات المقبلة في عملية السلم. والمعلومات تبعث فينا الأمل في أن تحقيق الخاتمة الفورية والناجحة لعملية لوساكا بات وشيكا. واتخاذ القرار ٩٥٢ (١٩٩٤) يمثل في الواقع نقطة تحول في تدخل الأمم المتحدة في المسألة، مما يفتح الباب أمام توسيع حضورها في أنغولا.

إن إعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى مستواه السابق البالغ ٣٥٠ مراقبا عسكريا و ١٢٦ من مراقبي الشرطة، كما قرره مجلس الأمن، تدبير هام. وهو يراد به الإسهام بطريقة محايدة في توطيد المرحلة الأولى، والأكثر حسما، من اتفاق السلم المرجو التوصل إليه.

إن حكومة بلادي ترى أن البعثة في أنغولا لا بد أن تكون معززة بالقدر الكافي من الموظفين حتى تكون قادرة على الاضطلاع بمهمتها المعقدة الهامة المحايدة بنجاح، وبخاصة في البداية، كما أننا ملتزمون بالدخول في مرحلة جديدة على أساس قوي وصلب.

إن الفقرة ٤ من القرار ٩٥٢ (١٩٩٤) واضحة للغاية، ونحن نعتقد أنه بمجرد التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم وتنفيذ وقف فعال لإطلاق النار، سيبلغ الأمين العام المجلس ويعمل على النحو المأذون به. وفي الوقت نفسه، نعتبر أنه يمكنه أن يبدأ التخطيط المطلوب لوزع هذه القوة المعززة بالمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة. ونحن على ثقة تامة بأن الطرفين سينهيان في القريب العمل بشأن جميع المسائل الفنية المتبقية وبالتالي سيضمنان التوصل إلى تسوية سياسية شاملة نهائية.

إننا نرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة أنغولا بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق. ونشجع بحرارة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على أن يحذو نفس الحذو. ويجب على الطرفين أن يظهرا المرونة المطلوبة ويجددا التزامهما بالسلام.

وفي هذا الصدد، نتطلع الى اللحظة التي نتداول فيها بشأن توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا. ونود أن نشكر الأمانة العامة على التخطيط الطارئ الذي تم حتى الآن وننتهز هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزام الحكومة البرازيلية بالإسهام بأفراد عسكريين في بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا التي ستنشأ في القريب.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن اعتماد مجلس الأمن القرار ٩٥٢ (١٩٩٤) يدل على أمل أعضاء المجلس الوطيد في أنه بحلول ٣١ تشرين الأول/اكتوبر على أبعد تقدير سيوقع بروتوكول لوساكا بالأحرف الأولى، مبشرا بانتهاء عملية تفاوض مطولة بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وفتح الطريق أمام مرحلة جديدة مبشرة بالنجاح في عملية السلام الأنغولية، مع التزام متجدد من جانب المجتمع الدولي.

بهذه الروح من الأمل الذي له ما يبرره، صوتت اسبانيا تأييدا للقرار ٩٥٢ (١٩٩٤)؛ ونحن نعتبر أن فترة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فترة مناسبة من الوقت لإتاحة التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق لوساكا، وبعد ذلك التوقيع الرسمي عليه، وبدء التنفيذ وفقا للجدول الزمني الذي وضعه الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر (S/1994/1197). ونأمل أن تهيأ الظروف بحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر لتمكين مجلس الأمن من أن ينظر بجدية في توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا، وأن يقرر ذلك إذا سمحت الظروف.

إننا نحيي التقدم المحرز في الأسابيع الأخيرة في لوساكا من جانب الحكومة الأنغولية ويونيتا، بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بي، وبمعاونة الدول الثلاث المراقبة وعدد من دول المنطقة. وهنا نناشد الطرفين أن يواصلا إظهار المرونة وروح التوافق اللتين أظهراهما حتى الآن، حتى يمكن اختتام محادثات لوساكا بسرعة بإنجاز حل شامل للصراع.

وحتى يثبت الطرفان التزامهما الثابت، يجب أن يفرضا وقفا فعالا لإطلاق النار وأن يحترماه بمجرد التوقيع بالأحرف الأولى على بروتوكول لوساكا، وذلك لإنهاء حالة سائدة على الساحة لم تشهد حتى الآن ما يوازي التقدم المحرز على طاولة التفاوض. ومن المؤسف أن الأعمال العدائية لم تنته بعد وأن البعض يواصلون السعي الى إحراز نجاحات عسكرية، لا يمكن أن تؤدي إلا الى تقويض العملية في أعين المجتمع الدولي وتفاقم الحالة الإنسانية في البلاد. ولذلك، فإن الرغبة في تحقيق تسوية سياسية يجب أن تنعكس في وقف فوري للأعمال العدائية.

إن مجلس الأمن، بالإذن الذي أصدره بإعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواه السابق حالما يتلقى تقريرا من الأمين العام يفيد فيه بأن الطرفين وقعا بالأحرف الأولى اتفاق السلم وأن وقفا فعالا لإطلاق النار قد تحقق، إنما يؤكد مجددا التزامه بمساعدة شعب أنغولا في هذه المرحلة الحاسمة. ومن المأمول أن يرتفع الطرفان الى مستوى الظروف ويدللا على أن التزامنا لن يذهب هباء. إن مستقبل بلدهما يتطلب ذلك.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي يثني على النتائج الإيجابية التي تحققت مؤخرا في مفاوضات لوساكا، التي تنهي مرحلة معقدة وهامة في عملية التفاوض بين الأنغوليين، وتوجه تلك العملية نحو نتيجة إيجابية.

ونحن جميعا نأمل أن يوقع بالأحرف الأولى على بروتوكول لوساكا خلال أيام قليلة. وهذه ستكون خطوة كبيرة نحو استعادة السلم في أنغولا. وفي هذا الصدد، نلاحظ الدور الهام الذي قام به في تحقيق هذه النتائج الإيجابية الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بي، والدول المراقبة الثلاث وبلدان المنطقة.

إن قرار اليوم يبعث بإشارة واضحة الى الطرفين الأنغوليين فيما يتعلق بحاجتهما الى التقيد بدقة بالجدول الزمني الذي وضع في لوساكا لتدابير تتعلق بتحقيق وقف فعال مستدام لإطلاق النار، والتسوية السريعة للمسائل البارزة، والتوقيع على اتفاق لوساكا. إن الطرفين يمكنهما، بالإرادة السياسية الضرورية، القيام بتلك المهام بنجاح. ونحن ندعو الحكومة الأنغولية وقيادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الى إظهار أقصى قدر من المرونة وضبط النفس والإحساس بالمسؤولية من أجل مصير بلدهما، حتى يمكنهما تحقيق تسوية شاملة.

ومجلس الأمن، من جانبه، مستعد لتوفير الدعم والمساعدة الشاملين لأنغولا. وثمة خطوة هامة في تعزيز تنفيذ اتفاق السلم تتمثل في إعادة قوام المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة الى مستواه السابق، كما وافق على ذلك المجلس اليوم. ونحن نفترض أن المجلس سيكون مستعدا في المستقبل للنظر في مزيد من التوصيات التي يقدمها الأمين العام بشأن المعايير الشاملة لتوسيع عملية الأمم المتحدة في أنغولا.

إن روسيا، بالاشتراك مع الدولتين المراقبتين الأخريين والممثل الخاص للأمين العام، ستواصل بذل كل جهد ممكن لزيادة تعزيز عملية السلام في أنغولا.

السيد لي جاوشينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الطرفين الأنغوليين أحرزا تقدما في آخر الأمر - بمساعدة المجتمع الدولي - بعد نحو عام من المفاوضات الشاقة. وسوف تختتم بنجاح قريبا محادثات لوساكا للسلم، وسيوقع بالأحرف الأولى على الاتفاق في وقت قريب. ولذلك، فإن عملية السلام الأنغولية تمر بلحظة تاريخية حاسمة.

إن هذه كلها تطورات مشجعة للغاية. والوفد الصيني على اقتناع بأنه ما دام الطرفان الأنغوليان يواصلان إظهار مرونة وإرادة سياسية كافيتين، فإن المسائل المتبقية في المجال العسكري ستحل عن طريق المفاوضات أيضا.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا عبر عن حقيقة أن المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، يؤيد تأييدا كاملا عملية السلم في أنغولا، ويحدوه وطيد الأمل في أن تنجح هذه العملية. والمقصد الرئيسي للقرار هو تشجيع المصالحة الوطنية في وقت مبكر واستعادة السلم والاستقرار في أنغولا حتى تشرع على درب بناء الدولة والانتعاش الاقتصادي. وفي هذا الصدد أنجزت بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الكثير من العمل ولعبت دورا هاما في حماية المساعدة الإنسانية وتعجيل عملية محادثات السلم بين الطرفين الأنغوليين. والوفد الصيني، استنادا الى موقفه الثابت من تأييد عملية السلم في أنغولا، يؤيد توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وإعادة قوام البعثة الى مستواه السابق، وقد صوت مؤيدا القرار المتخذ توا.

وفي حين نشعر بالتشجيع إزاء التقدم الكبير المحرز في عملية السلم، ما فتئنا نلاحظ استمرار الأعمال العدائية العسكرية دون هوادة في أنغولا. وهذا لم يؤد الى معاناة هائلة لشعب أنغولا فحسب، وإنما أعاق الأداء السلس لأعمال الإغاثة الإنسانية. كما أنه قد يؤثر تأثيرا ضارا على عملية السلم في أنغولا بل يمكن أن يقوضها. وهذا شيء لا يرغب فيه المجتمع الدولي. لذلك فإن الوفد الصيني يحدوه الأمل في أن الطرفين الأنغوليين، انطلاقا من مصلحتهما الوطنية العامة سيوقفان فورا جميع الأعمال العدائية العسكرية ويمتثلان للتعهدات التي دخلا فيها خلال محادثات السلم في لوساكا وذلك بوقف إطلاق النار وقفا فعالا ومستداما والتنفيذ الشامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى يتسنى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية في وقت مبكر.

وما فتئت الصين، حكومة وشعبا، تتابع عن كثب التطورات في أنغولا وتشعر بالتعاطف العميق نحو شعب أنغولا نظرا للمعاناة التي لحقت به من جراء الحرب. وسنقوم، كالعهد بنا دائما، الى جانب أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، بتقديم إسهاماتنا لإيجاد حل سياسي شامل للصراع الأنغولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

إن مجلس الأمن اتخذ هذا القرار في مرحلة هامة وحساسة من عملية السلم الطويلة والمطولة في أنغولا. وتشعر الحكومة البريطانية بالتشجيع إزاء التقدم المحرز مؤخرا في محادثات السلم في لوساكا، وتحث الطرفين على التوقيع بالحروف الأولى على الاتفاق في عطلة نهاية هذا الأسبوع وتقيم وتنفذ وقفا فعالا ومستداما لإطلاق النار.

وما فتئنا نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار الأعمال العدائية العسكرية التي ألحقت معاناة فظيعة بشعب أنغولا، وعطلت مرارا وتكرارا إحراز تقدم في محادثات السلم في لوساكا. والمجلس في مناسبات عديدة طالب الطرفين وقف مثل هذه الأعمال. وينبغي للطرفين في الحقيقة أن يمتثلا الآن لهذا الطلب. ومتى ما تم التوصل إلى الاتفاق لن يكون من المسموح به مطلقا أن يتبعا نهجا ذا مسارين يقوم على التفاوض والقتال في وقت واحد.

إن المجلس أذن الآن للأمين العام بإعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواه السابق بمجرد توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى وإقامة وقف فعال لإطلاق النار. وبالإضافة الى ذلك فإن المجلس أكد من جديد استعداده للنظر في الوقت المناسب في توصية من الأمين العام بتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا. وبهذه التدابير دلل المجلس على التزامه المستمر تجاه أنغولا بيد أن دعم المجلس لدور الأمم المتحدة الموسع في أنغولا يعتمد بصورة حاسمة على حسن نية الطرفين وتنفيذهما بإخلاص لاتفاق السلم، بما في ذلك الوقف الكامل

للأعمال العدائية. وإذا كان ينبغي وزع حفظة السلم، ينبغي أن يكون هناك سلم لحفظه.

ما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في أنغولا. إن حكومتي، إلى جانب حكومات عديدة أخرى، تسهم بسخاء في برامج الإغاثة الإنسانية، وسنواصل تقديم كل ما في وسعنا من مساعدة. وينبغي للطرفين، بدورهما، أن يقوما بكل ما في وسعهما لإزالة جميع العقبات القائمة في طريق إيصال الإغاثة الإنسانية إلى جميع أنحاء البلاد وكفالة سلامة وأمن موظفي الإغاثة الذين يعملون بتفان فائق لتخفيف معاناة شعب أنغولا.

الآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.